الأمم المتحدة

S/2000/417

مجلس الأمن

Distr.: General
11 May 2000
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أطلب تعميم البيان الذي كانت جنوب أفريقيا ستدلي به في الجلسة ٤١٣٩ لمجلس الأمن، بشأن الحالة في سيراليون، كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دوميساني س. كومالو
السفير
الممثل الدائم
لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

110500 110500 00-42754 (A)

مرفق للرسالة المؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠ الموجهة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

بيان موجه إلى مجلس الأمن من السفير دوميساني س. كومالو الممثل الدائم لجنوب أفريقيا بشأن الحالة في سيراليون، ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠

مرة أخرى، نجتمع في وقت حرج بالنسبة للأمم المتحدة. إن منظمتنا اليوم في مفترق طرق. والمجتمع الدولي مدعو لاتخاذ موقف ولاتخاذ قرارات يمكن أن تحدد مستقبل منظمتنا فيما يتعلق بحفظ السلام.

إن علينا جميعا إبداء ما يلزم من تصميم، وإرادة سياسية، وروح قيادية لبعث الآمال في تحقيق السلام لدى شعب سيراليون الذي طالت معاناته. ويشق علينا، نحن الأفارقة، أن نرى بأم أعيننا بلدا آخر من قارتنا يصيبه التدهور، ونحن قليلو الحيلة إزاء ذلك.

ونحن ننضم إلى من يدينون بأشد لهجة، الانتهاكات الجسيمة لاتفاق لومي للسلام من جانب السيد فوداي سنكوه وحركته المتمردة المعروفة بتسمية الجبهة المتحدة الثورية. ولا يمكن أن يُسمح للسيد فوداي سنكوه بالقضاء على آمال شعب سيراليون في السلام والمصالحة بإحباط إرادة المجتمع الدولي.

لقد برهن السيد سنكوه عن استخفافه بالمجتمع الدولي باحتجازه لأكثر من ٥٠٠ فرد من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بل وبقتله لبعضهم. ونقدم تعازينا لأسر أفراد قوات حفظ السلام الذين دفعوا أرواحهم فداء للحرية في سيراليون.

وندعو الجبهة المتحدة الثورية للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق لومي للسلام. إن على السيد سنكوه ومن معه من المتمردين أن يوقفوا فورا جميع أعمال القتال والاعتداءات الموجهة ضد المدنيين، وأن يفرجوا عن جميع افراد الأمم المتحدة المحتجزين. يجب أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بأنشطتها في سيراليون إلى أن يتحقق السلام في ذلك البلد.

وترحب جنوب أفريقيا بالبيان الصادر عن رؤساء دول البلدان المنتمية للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا الذين عقدوا اجتماعا في أبوجا في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، وإذ نؤكد أهمية هذا البيان ونؤيده، نعلن أنه من غير المقبول خرق أحكام اتفاق لومي للسلام، ومحاولة السيد سنكوه الاستيلاء على السلطة في سيراليون بالقوة. ونحن نؤيد النداءات التي وجهها المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات منسقة من أجل إيجاد حل للأزمة الناجمة عن السلوك المتهور للجبهة المتحدة الثورية. ونعرب عن دعمنا للجهود الدؤوبة لمجموعة حركة عدم الانحياز في مجلس الأمن التي أبقت هذه المسألة قيد نظرها منذ بداية الأحداث. وقد نادى الأمين العام للأمم المتحدة بإيصال بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى قوامها الكامل. ونحن نعرب عن تقديرنا للحكومات التي استجابت لنداء الأمين العام وقدمت المساعدة للتمكين من النشر المستعجل للمزيد من القوات في الميدان بسيراليون.

إننا نشيد بالمساعدة التي قدمتها البلدان المساهمة بقوات إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ومن المؤسف لجوء البعض إلى إصدار أحكام مجحفة في تحميل المسؤولية عما حدث من نكسات على صعيد البعثة. فالآوان ليس مناسبا الآن لتوجيه اللوم. وما كان أحد منا هنا يتوقع أن تكون مهمة صون السلام، وتهيئة الظروف المواتية لإعادة البناء والمصالحة في سيراليون، مهمة سهلة بعد ١٠ سنوات من الصراع المتواصل.

ويصح هذا الأمر على وجه الخصوص في عملية يعتبر فيها نزع سلاح العناصر المسلحة وتسريحها، وإعادة إدماجها في المجتمع المدني أمرا جوهريا بالنسبة لنجاح البعثة برمتها.

ومن الهام التذكير بأن هذه ليست المرة الأولى التي تعاني فيها الأمم المتحدة والدول الأعضاء، التي تتصرف دعما للمنظمة من نكسات بهذا الشكل فالأحداث المروعة التي شهدتها سربرينيتسا، واحتجاز أفراد الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين كرهائن في البوسنة والهرسك، تعد اليوم مراحل فشل خطيرة في تاريخ منظمتنا. غير أننا لم نسمح لأي منها بأن يثنينا عن تحمل مسؤوليتنا في حفظ السلام في أماكن مثل كوسوفو وتيمور الشرقية.

وندرك الآن أن ما يجري من أحداث في سيراليون يثبت، على ما يبدو، مشروعية انشغالات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إذ طلبتا فيما مضى إسناد ولاية مناسبة، وتخصيص عدد كاف من القوات ومن أفراد الشرطة المدنية، وتزويد قواتنا لحفظ السلام بما يلزم من الدعم السياسي والمادي الكامل واللازم لأداء مهمتها على أحسن وجه. وينبغي لنا أن نكفل عدم تكرار أخطاء الماضي بتخصيص موارد زهيدة لعمليات حفظ السلام.

وختام القول إن الولاية الحالية للبعثة تخول السلطة اللازمة لحماية المدنيين في سيراليون. وهي تنص أيضا على حق قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الدفاع عن نفسها. ولذا ينبغي توفير الدعم السياسي والمادي اللازم لها لتنفيذ هذه الولايات تنفيذا تاما.

وإذا تبين أن الولاية غير كافية، سيتعين تعزيزها. وهذا أمر يجب القيام به من أجل شعب سيراليون، ومن أجل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقبل كل شيء، من أجل صون السلام على الصعيد الدولي.